

أثر الحروب التجارية على المتغيرات الاقتصادية الدولية

- د. بن مسعود عطالله، أستاذ محاضر أ. كلية العلوم الاقتصادية و التسيير علوم التجارة ، جامعة الجلفة.
- د. يونسى مصطفى، أستاذ محاضر أ. كلية العلوم الاقتصادية و التسيير علوم التجارة ، جامعة الجلفة.
- ط.د فكرون عامر، طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير علوم التجارة ، جامعة الجلفة.

تاريخ النشر: 2020/09/30

تاريخ القبول: 2020/03/05

تاريخ الاستلام: 2020/02/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة الحروب التجارية وآثاره الاقتصادية على المتغيرات الدولية و لقد توصلنا الى عديد النتائج التي كانت مفاجئة نوعا ما خاصة فيما يخص قطاع الواردات من الصين نحو الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2018 حيث عرفت إرتفاعا عكس كل التحليلات و التوقعات التي تتبأت و بشكل شبه مؤكد على إنخفاضها و لو بنسبة طفيفة . كما خلصنا في دراستنا الى وجود تأثير على أغلب المتغيرات الاقتصادية الدولية حيث عرف معدل نمو التجارة الدولية فقد إنخفاضا من 4 % سنة 2017 إلى 3.9 % في سنة 2018 ، أما معدل نمو الاقتصاد العالمي عرف إنخفاضا عاكسا كل التوقعات حيث بلغ 3.6% في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 التي عرفت 3.8 % ، ، أما أسعار الصرف فقد عرف ليوان الصيني انخفاض مقابل الدولار عكس التوقعات و ذلك بسبب السياسة النقدية المنتهجة خلال سنة 2018 في كل من الولايات المتحدة و الصين .

الكلمات المفتاحية: الحروب التجارية ، المتغيرات الاقتصادية الدولية ، الصين ، الولايات المتحدة الأمريكية

* Abstract:

The aim of this study is to shed light on the phenomenon of trade wars and its economic effects on international variables and we have reached many results that were somewhat surprising, especially with regard to the import sector from China Toward the United States of America for 2018, when it experienced a rise, contrary to all analyzes and forecasts, which were almost certain to decline, albeit slightly. We also concluded in our study that there was an effect on most international economic variables, as the rate of growth in international trade was known, as it decreased from 4% in 2017 to 3.9% in 2018, while the rate of global economic growth was defined as reflecting all Expectations, as it reached 3.6% in 2018 compared to 2017, which reached 3.8%, while exchange rates were known to the Chinese yuan, the decline against the dollar was the opposite of expectations, due to the monetary policy adopted during 2018 in both the United States and China

Keywords: Trade wars, international economic variables, China, United States of America

مقدمة

إن دراسة الحروب التجارية وبقدر ماهية دراسة حديثة نوعا ما ،إلا أنها باتت تمثل أهمية كبيرة لكون التجارة الدولية تمثل أرقاما فلكية ،وأي حرب تجارية تنشب بين أي عنصرين تجاريين دوليين ، تأثر بشكل بالغ على البيئة الاقتصادية العالمية .

ولعل أيضا تنوع طرق وأساليب ممارسة هذا النوع من الحروب ،وتعدد الأسباب المؤدية لنشوبها فضلا عن أضرارها الاقتصادية ،سواء على اقتصاد الدولة أو على مستوى الاقتصاد العالمي ككل ،زاد من شغفنا لدراسة هذا الموضوع ،إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الثابت في هذا النوع من الحروب هو خطورتها وإمكانية تطورها إلى حرب عملات لتصبح أخطر و عواقبها أشمل ، في وقت يزداد فيه الجدل حول الحماية التجارية وتحرير التجارة وتزايد حدة الانتقادات الموجهة مؤخرا إلى المنظمة العالمية للتجارة بصفتها المنظم العالمي والمشرف على الشؤون التجارية بسبب عدم تدخلها بالشكل الكافي للحد من هذه الحرب لأسباب عديدة من بينها عدم توفرها على القوة الردعية اللازمة وكذا تحيزها الفاضح لمصالح الشركات متعددة الجنسيات والولايات المتحدة الأمريكية.

إشكالية الدراسة :

ما مدى تأثير الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على المتغيرات الاقتصادية الدولية ؟

محاور الدراسة :

1. مفاهيم حول الحروب التجارية .

2. أدوات الحروب التجارية

3. أثر الحروب التجارية على المتغيرات الاقتصادية الدولية

أولا :مفاهيم حول الحروب التجارية

1. تعريف الحروب التجارية

الحرب التجارية هي صراع اقتصادي ناتج عن الحماية المتطرفة في الدول التي تصعد أو تنشئ التعريفات أو غيرها من الحواجز التجارية ضد بعضها البعض ردا على الحواجز التجارية التي أنشأها الطرف الآخر.

ومما سبق ذكره يمكن تعريف الحروب التجارية على أنها (فريد راغب محمد النجار.2010.ص029) (01) : " مجموع الإجراءات والأساليب والحواجز التي يتخذها طرف ما في التجارة الخارجية ضد طرف آخر تؤدي في الأخير إلى ردود فعل بنفس الإجراءات المتخذة من الطرف الأول وتساعد هاته الإجراءات مع الوقت " .

2. دوافع الحرب التجارية

تتعدد دوافع الحرب التجارية كباقي الحروب الأخرى والتي لديها أهداف وغايات سواء معلنة أو غير معلنة إلى عدة نقاط سنقوم بذكرها في هذا المطلب .

- أ. تقليل حدة العجز في الميزان التجاري .
- ب. توسيع الحصص السوقية وإزالة المنافسين.
- ت. الرد على ممارسات تجارية غير عادلة (بن أحمد الحاج، 2016، ص55)
- ث. حماية المنتج المحلي .

ج. زيادة إيرادات الرسوم الجمركية .

ثانيا : أدوات الحروب التجارية

1. الأدوات المباشرة: وتتمثل في :

- أ. **التعريف الجمركية:** تعتبر أحد أهم الأدوات المستخدمة في الحروب التجارية ،كونها عادة ما يتم الرفع فيها من قبل الدولة البادئة بالحرب التجارية ،ما تعتبره الدولة المتضررة استفزازا يتوجب معه الرد بالمثل وتقوم بالزيادة بنفس الأسلوب وهنا تبدأ سلسلة الرفع المتبادلة بين الطرفين . وتكمن أهمية هاته الأداة كونها تمثل أسلوبا أو طريقة فورية النتائج للدولة التي تستخدمها ،سواء من حيث زيادة مداخيل الرسوم الجمركية ومنه مداخيل الخزينة العمومية أو التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري مع الدولة التي تم فرض الزيادة في التعريف الجمركية على وارداتها أو حماية الصناعة المتضررة .
- ب. **الإغراق :** هو أن تقوم دولة ما ببيع منتج خارج حدودها بثمن أقل من الثمن الذي يباع به في السوق الوطنية. فالإغراق من بين الأدوات المتاحة ليس الحرب التجارية ويعتبر وسيلة من أنجع الوسائل كونه يعتبر وسيلة مخفية لأنه وببساطة صعب الاثبات عكس أداة التعريف الجمركية التي وبمجرد استعمالها يعلم بها الطرف الآخر حتى وإن كان الطرف المتضرر متيقنا من ممارسة من ممارسة الدولة له ،فإنه يجد نفسه في رحلة بحث ماراطونية لاثباته بالدليل القاطع ومن بين أهم الدول التي تستخدم هاته الأداة نجد دولة الصين ، ففي كل مرة تتعالى الأصوات داخل المنظمة العالمية للتجارة ومطالبتها بوقف مثل هاته الممارسات ،ووصل ببعض أعضاء المنظمة إلى رفع شكاوى إلى لجنة المنازعات بهذا الخصوص ، لكن وفي أغلب الأحيان تبرا ساحة الصين لعدم توفر الأدلة الكافية ضدها .

3. **حصص الاستيراد:** نظام الحصص هو نظام تقوم بموجبه الدولة بفرض حصص كمية على الواردات التي يتم استيرادها من الخارج ، أي أحد أقصى على الكمية المستوردة من الواردات من سلعة محددة أو عدة سلع. ويعد نظام الحصص من أشكال التدخل في التجارة الخارجية للدول ، وينظر إليه على أنه من الممارسات غير العادلة لأنه يؤثر في أسواق السلع التي يتم الاتجار فيها بقرارات إدارية ، ولا تتحكم السوق عند تطبيق هذا النظام إلى منطلق العرض والطلب ، ويفرض هذا النظام لتحقيق عدة أهداف منها :

4. **الأدوات غير المباشرة :** وتتمثل في :

أ. **إعانات التصدير**: وهي تلك الإعانات التي تقدم في صورة نقدية للمنتجين المحليين مثل توفير بعض مدخلات الإنتاج بأسعار رمزية تقل كثيرا عن أسعارها السوقية ، أو إمدادهم ببعض الأموال لإعانتهم على الاستمرار في خطوط الإنتاج وهو ما تفعله الآن دول الاتحاد الأوروبي وخاصة بريطانيا مع الفلاحين والقائمين على الإنتاج الحيواني حيث تقدم لهم مساعدات مادية مباشرة بهدف الحفاظ على استمرارهم في النشاط

ب. **تقليد السلع والعلامات التجارية** : على الرغم من وجود تعريف موحد وعام لظاهرة التقليد نظرا لعدم توحيد خصائص هذه الظاهرة التي تتواجد بصفة وطيدة في مختلف مستويات الأعمال وأنواعها وفي الأسواق المحلية والدولية. وقد أعطت المنظمة العالمية للتجارة تعريفا للتقليد وفقا للمادة 51 من الاتفاق حول مزايا حقوق الملكية الفكرية ADPIC وهو : " المنتجات المقلدة تشمل جميع المنتجات بما في ذلك التغليف التابع لها ، والتي تحمل بعض الخصائص أو كلها العلامة مسجلة والتي تمس حقوق مالك أو مالكي هذه العلامة (حسب التشريع في كل بلد) ، وتلحق به أضرارا مادية أو وظيفية ".
" التقليد هو عملية إعادة إنتاج لمنتجات فنية أدبية أو صناعية و التي تلحق الضرر بحقوق الملكية لمالك أو مالكي هذه المنتجات " .

ويمس التقليد المجالات التالية :

❖ براءات الاختراع .

❖ العلامة

❖ الأعمال الفنية

❖ وضع علامة بطريقة غير شرعية في المنتجات.

والتقليد بصفة عامة هو كل عملية إعادة إنتاج كلي أو جزئي لخصائص مميزة لمنتج أصلي ذا طابع فني أدبي أو صناعي لأهداف تسويقية وتوزيعية ، أو أعمال الاستيراد والتصدير لهذه العلامة بطريقة غير شرعية دون علم مالكيها والتي تمس بحقوق الملكية وينجم عن ذلك ضرر مباشر له .

ج. **الشائعات والأخبار الزائفة** : تمثل الشائعات كظاهرة اجتماعية عنصرا مهما في نسيج كل ثقافة من الثقافات البشرية فهي وليدة مجتمعها ، وتتعرض الشائعة في أثناء التداول الى التحريف والتبديل والتغيير والزيادة والنقص، وقد ساعد على انتشار الشائعات في وقتنا الحاضر تنوع الوسائل وتعددتها عن طريق البث المباشر بمختلف وسائله بحيث تصل الشائعة إلى من وجهت إليه بسرعة قياسية .

ومع اشتداد المنافسة الدولية بين الشركات تكثر الشائعات بهدف الاضرار بالشركات المنافسة بغض النظر عن صحة الشائعة أو عدمه ، وتعرضت عديد الشركات عبر دول العالم إلى مثل هاته الممارسات مما دفعها إلى استحداث قسم خاص يدعى بقسم العلاقات العامة مهمته ضمان التواصل مع جميع المتعاملين ومدعم بالمعلومات الرسمية حول الشركة وإصدار البيانات لسد الثغرة أمام مروجي الشائعات من جهة وإدارة الأزمات من جهة أخرى ولعل من أبرز أمثلة هاته الشائعات التي تتعرض لها الشركات الكبيرة ما تتعرض له

شركة "Huawei" للإلكترونيات والبرمجيات الصينية الشهيرة من قبل منافسيها وخاصة شركة "Apple" الأمريكية بشأن مزاعم عن استغلال الصين لأجهزتها الإلكترونية للتجسس على الزبائن، وهو ما نفتته الشركة مرارا وتكرارا .

ثانيا :أثر الحروب التجارية على المتغيرات الاقتصادية الدولية

1. اثر الحروب التجارية على الصادرات و الواردات

الجدول(01) : يوضح قيم الصادرات في العالم وفي الاقتصاديات الكبرى للفترة (2010-2018)

القيمة : ترليون دولار

السنوات	قيمة الصادرات العالمية	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الاتحاد الاوربي
2010	18,94	1,85	1,60	1,46
2011	22,48	2,11	2,01	1,73
2012	22,85	2,20	2,17	1,65
2013	23,47	2,28	2,35	1,77
2014	23,88	2,37	2,46	1,85
2015	21,28	2,27	2,36	1,87
2016	20,88	2,21	2,20	1,85
2017	23,06	2,50	2,42	1,91
2018	23,47	2,50	2,66	1,57

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

أ. بالنسبة لصادرات الولايات المتحدة الأمريكية:

نلاحظ من البيانات السابقة في سنة 2016 واصلت الصادرات الأمريكية انحدارها لتصل الى قيمة 2,21 ترليون دولار نتيجة انخفاض الطلب العالمي وخاصة من الدول المصدرة للنفط والتي شهدت اختلالات في موازين مدفوعاتها بفعل انخفاض أسعار النفط ما جعلها تضغط على وارداتها من خلال نظام الحصص او المنع الكلي للاستيراد لأنواع معينة أما في سنة 2017 شهدت الصادرات الأمريكية انتعاشا طفيفا قدره 0,29 ترليون دولار و بلغت ما قيمته 2,50 ترليون دولار مستفيدة من الارتفاع في الواردات و الذي شهدته على وجه الخصوص الدول المصدرة للمنتجات الأساسية والتي استفادت من ارتفاع أسعار هاته المنتجات. اما في سنة 2018 وهي سنة الحرب التجارية فنلاحظ من خلال البيانات المتوفرة ان الصادرات الأمريكية بلغت 2,50 ترليون دولار وهي نفس القيمة مع السنة الفارطة 2017 حيث انها لم تتأثر بموجة التعريفات الجمركية المتبادلة بينها و بين كل من الصين من جهة و بينها و بين دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى وهو ما يعزى الى عدة أسباب من بينها الإصلاح الضريبي الذي شهدته الولايات المتحدة في ديسمبر 2017

والذي يعتبر اكبر إصلاح ضريبي تشهده منذ ثلاثة عقود حيث تم تخفيض معدل ضريبة الشركات من 35% الى 21% وهو ما انعكس إيجابا على تنافسية السلع الأمريكية في الخارج بفعل انخفاض تكلفتها مع انخفاض الضرائب وهناك عامل آخر أيضا ساعد على استقرار الصادرات الأمريكية وهو الإنفاق الفدرالي ما شجع الاقتصاد على العمل بأقصى طاقة له ،لكن هاته العوامل هي عوامل دفع مؤقتة و نتائجها ظرفية حيث يتوقع الكثير من الخبراء الاقتصاديين ان تتضاءل آثار التخفيضات الضريبية و الإنفاق المالي خلال سنة 2019 .

ب. بالنسبة للصادرات الصينية :

في سنة 2016 واصلت الصادرات الصينية انخفاضها لتسجل 2,2 ترليون دولار بانخفاض عن سنة 2015 قدره 0,16 ترليون دولار وذلك بسبب عدة عوامل منها ضعف الطلب الخارجي و تصاعد السياسات الحمائية في عديد البلدان حول العالم ،أما في سنة 2017 فقد عرفت الصادرات الصينية ارتفاعا ملحوظا قدره 0,22 ترليون دولار لتبلغ 2,42 ترليون دولار . حيث تعتبر الصين اقوى الدول مساهمة في ارتفاع الصادرات من بين كل بلدان العالم في سنة 2017 ومن بين اسباب هذا الارتفاع هو انتعاش الطلب العالمي من جهة و انخفاض قيمة العملة الصينية "اليوان" مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 3,8% في سنة 2017 ، و هذا ما جعل للمنتجات الصينية دفعا إضافيا في مواجهة السلع المنافسة في الأسواق الخارجية .

أما في سنة 2018 فقد زادت الصادرات الصينية بفارق 0,24 ترليون دولار وذلك رغم الحرب التجارية المتعدمة بينها و بين الولايات المتحدة الأمريكية ولكن حين نتمعن في جزئيات الصادرات الصينية نلاحظ ان الصادرات السلعية الصينية سجلت ارتفاعات قياسية خلال سنة 2018 حيث شهد شهر سبتمبر زيادة قدرت نسبتها 14,5% عن شهر سبتمبر 2017 كما عرف شهر أكتوبر من سنة 2018 زيادة في الصادرات نسبتها 15,6% مقارنة بشهر أكتوبر 2017 وذلك مرده ان زبائن الصين الرئيسيين و خاصة في الولايات المتحدة كلما تعلن السلطات الأمريكية عن زيادة مرتقبة في التعريفات الجمركية تسارع هاته الأسواق إلى زيادة الطلب بشكل مرتفع مخافة زيادة الأسعار مستقبلا وهو ما يفسر ارتفاع صادرات الصين بشكل فاق جميع توقعات الخبراء والمحليلين الاقتصاديين

وبفعل المعطيات السابقة تفاقمت الزيادة في قيمة الصادرات الصينية الى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 11,3% مقارنة بصادرات سنة 2017 ،ان التفسير الاقتصادي الممكن لهاته الأرقام هو أن الصين لازالت تملك هامش مناورة خاصة وأن الحرب التجارية في بدايتها كما أن الصين تقدم و بشكل كبير إعانات مالية للمصدرين الصينيين في اطار سياستها التصديرية التي تتبعها منذ سنوات وهي من بين نقاط الخلاف الرئيسية المطروحة في الحرب التجارية القائمة بين اقوى اقتصاديين في العالم كما ان قدرة الصين على خفض تكاليف الإنتاج من خلال اليد العاملة المؤهلة و الرخيصة وكذا أسعار المواد الأولية المنخفضة نسبيا خلال السنتين السابقتين كلها معطيات ساهمت في تقليل آثار الحرب التجارية على الصادرات الصينية.

ح. **الواردات**: يقصد بها السلع و الخدمات التي تحصل عليها الدولة أو المقيمين بها من الدول الأخرى أو المقيمين بها مقابل سلع وخدمات او مقابل ذهب او عملات صعبة تدفعها الدولة او المقيمين بها الى الدول الاخرى

والمقيمين بها او مقابل تعويضات و منح معينة.

ان الواردات من السلع تقيم عادة بسعر الوصول الى نقطة العبور الى القطر الاقتصادي و يشمل ذلك سعر الشراء في البلد المصدر و تكاليف النقل و التأمين اي ان الواردات تقيم بسعر (C F) .

الجدول (02): يوضح قيم الواردات للعالم وكبرى اقتصاديات العالم القيمة : ترليون دولار

السنوات	واردات العالم	الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الاتحاد الاوربي
2010	18,406	2,365	1,38	6,408
2011	21,85	2,686	1,825	7,403
2012	22,154	2,764	1,943	7,019
2013	22,756	2,769	2,119	7,248
2014	23 ,269	2,883	2,241	7,518
2015	20,767	2,789	2,003	6,617
2016	20,408	2,736	1,944	6,683
2017	22,479	2,90	2,208	7,294
2018	22,889	3,121	2,140	6,393

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

في سنة 2016 واصلت الواردات العالمية منحها النازل حيث سجلت 20,41 ترليون دولار موازاة مع تواصل أزمة أسعار النفط ، أما في سنة 2017 فقد عرفت الواردات العالمية ارتفاعا ملحوظا وصلت قيمته الى 2,07 ترليون دولار توازنا مع ارتفاع الطلب العالمي الكبير خاصة في الدول المتقدمة ، أما في سنة 2018 فقط عرفت ارتفاعا طفيفا في الواردات العالمية لتصل الى 22,889 ترليون دولار بفعل ارتفاع واردات كل من الولايات المتحدة من جهة و بعض الدول الناشئة و النامية والملاحظ هنا ان الواردات العالمية لم تتأثر بالحرب التجارية بل بالعكس زادت قيمتها وهذا لسببين :الأول ان تأثير الزيادة في التعريفات الجمركية يمس مباشرة قيمة الواردات بحيث يرفع قيمتها مقارنة بما كانت عليه قبل الزيادة في التعريفات الجمركية ، والثاني وهو الذي ذكرناه آنفا وهو موجة الاقبال الشديد على الاستيراد دون سبب اقتصادي مقنع بمجرد الاعلان عن النية في الرفع من التعريفات الجمركية وهنا أدت الحرب التجارية الى نتائج عكسية على الواردات العالمية.

ت. **بالنسبة لواردات الولايات المتحدة الأمريكية :**

إن واردات الولايات المتحدة الأمريكية بلغت في سنة 2016 واصلت فاتورة الواردات الأمريكية منحها النازل لتصل إلى ما قيمته 2,736 ترليون دولار بفعل استمرار انخفاض أسعار النفط وكذا تباطؤ الطلب الداخلي الأمريكي وفي سنة 2017 ارتفعت قيمة الواردات الأمريكية بمقدار 0,164 ترليون دولار لتستقر عند 2,90 ترليون دولار بفعل زيادة الواردات الأمريكية من كل من الصين و ألمانيا من جهة وارتفاع المتوسط السنوي لقيمة الدولار مقابل كل من الجنية الإسترليني و اليوان الصيني والين الياباني من جهة أخرى .

أما في سنة 2018 وفيما يخص الواردات الأمريكية والتي تعتبر السبب الرئيسي لعجز الميزان التجاري الأمريكي_الصيني و أحد المسببات الرئيسية للحرب التجارية القائمة بينهما فالملاحظ في البيانات السابقة إرتفاع قياسي للواردات الأمريكية حيث بلغت ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 3,321 ترليون دولار أي بارتفاع قيمته 0,410 ترليون دولار أي بنسبة إرتفاع قدرها 14,14% مقارنة بسنة 2017 وهي نسبة لم يسجلها طيلة فترة دراستنا الممتدة من (2010_2018) وبما ان الحرب التجارية التي بدأتها أمريكا ضد الصين كانت أحد أهدافها المحورية تقليص العجز في الميزان التجاري بينهما فإنه إرتأينا و لضرورة الدراسة أن نتعمق في تفاصيل الميزان التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين قبل وبعد الحرب التجارية و مقارنتهما لمعرفة نتائج هاته الحرب على العجز في الميزان التجاري بينهما وهل حققت النتائج المرجوة او العكس ؟

الجدول (03):بوض الميزان التجاري الأمريكي - الصيني للفترة (2017-2018)

السنة	الصادرات الأمريكية نحو الصين	الواردات الأمريكية من الصين	الميزان التجاري الأمريكي - الصيني	نسبة التغير في الميزان التجاري
2017	129,893	505,47	375,577-	/
2018	120,341	539,503	419,162-	+11,6%

المصدر: مكتب ممثل التجارة الأمريكي ،متاح عبر الرابط:

<https://ustr.gov/countries-region/china-mongolia-taiwan/>

pepole-republicchina تاريخ الاطلاع : 23/04/2019 على الساعة: 5:15 صباحا.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عجز الميزان التجاري السلعي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين يقدر ب375,577مليار دولار أي ما يعادل 59,02% من حجم التبادل السلعي يميل لصالح الصين وهذا ما جعل الرئيس الأمريكي يجعل من بين أحد أهم النقاط في برنامجه الانتخابي هو تقليص هذا العجز إلى اقصى حد ممكن وهو ما بدأ بتنفيذه بداية من مارس 2018 ،ولكن وعند استقرائنا لبيانات الميزان التجاري الأمريكي الصيني لسنة 2018 نلاحظ تفاقم هذا العجز لصالح الصين حيث انتقل من 375,577مليار دولار سنة 2017 إلى 419,162مليار دولار في سنة 2018 أي بزيادة في العجز قدرها 43,585 مليار دولار ونسبة إرتفاع قدرها 11,6% بالرغم من تطبيق حزمة من الزيادات في التعريفات الجمركية ضد الواردات

الصينية للولايات المتحدة الأمريكية ، والملاحظ أيضا أنه وبعد الإجراءات الانتقامية الصينية ردا على الإجراءات الأمريكية انخفضت الصادرات الأمريكية نحو الصين من 129,893 مليار دولار إلى 120,341 مليار دولار سنة 2018 أما الواردات الأمريكية والتي هي المستهدف من الإجراءات الحمائية الأمريكية ، فقد عرفت منحنى تصاعدي عكس كل التوقعات و إنتقلت من 505,47 مليار دولار في سنة 2017 إلى 539,503 مليار دولار في سنة 2018 أي بزيادة قدرها 34.033 مليار دولار ونسبة زيادة 6,73% سنويا ومن خلال بحثنا و دراستنا حاولنا ان نعرف الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع المخالف لكل التوقعات و المعايير الاقتصادية المتعارف عليها ولخصناها فيما يلي

1. أسباب لها علاقة بالحرب التجارية:

➤ إن الإعلان المنكر من طرف الرئيس الأمريكي عبر وسائل التواصل الاجتماعي (خاصة تويتر) عن نيته في رفع التعريفات عن نوع أو صنف معين من المنتجات يخلق حالة من التهافت غير المسبوق على البضائع الصينية في إجراء يتخذه المتعاملون الاقتصاديون الأمريكيون لمسابقة الزمن قبل فرض هاته الزيادات و ارتفاع أسعار الواردات الصينية و ذلك سواء بالنسبة للمنتجات الوسيطة وخلق مخزون كافي منها لدى المؤسسات او بالنسبة للمنتجات تامة الصنع واستغلال الفرصة فيما بعد فرض الزيادات وارتفاع أسعارها و المضاربة بها و تحقيق فوائد ضخمة ما انعكس سلبا على قيمة الواردات الأمريكية و جعلها تعرف ارتفاعا كبيرا دون أي مبرر.

➤ محاولة الدبلوماسية الصينية حل المشكلة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفق ما يعرف "بدبلوماسية الابتسامة" التي تعرف بها الصين وعدم اتخاذها مواقف تصعيدية قوية ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

2. اسباب لها علاقة بهيكل الإقتصاد الأمريكي :

➤ وقوع المنتجين الأمريكيين الذين تعتمد أجزاء من سلاسل الإمداد الخاصة بهم على الواردات من الصين في مشكلة إيجاد البديل اذا أن تكاليف عثورهم على بدائل من الدول الأخرى او إنتاج هذه الأجزاء في الداخل الأمريكي في الأجل القصير تفوق كثيرا تكلفة الاستيراد من الصين وتحملها تكلفة الرسوم الجمركية الجديدة المفروضة على الواردات الصينية أي ان تكلفة تسديد الرسوم الجمركية أقل من تكلفة الاستثمار أو البدائل اللازمة لتجنبها.

➤ فيما يخص الصادرات الأمريكية نحو الصين وبعد اتخاذ إجراءات انتقامية من الصين على الواردات الأمريكية خاصة في قطاعي الزراعة والطاقة ،ساعد توافر هاته المنتجات مثل : الصويا و الأرز و القمح و الزيت و الغاز الطبيعي وهي سلع أساسية على نطاق واسع من مصادر أخرى غير الولايات المتحدة الشركات الصينية سواء عامة أو خاصة ،على التحول إلى منتجين آخرين بديلين للولايات المتحدة دون تحمل المتعاملين الاقتصاديين تكاليف إضافية على وارداتهم ما شكل ضغطا إضافيا على الصادرات الأمريكية و جعلها تتخفف.

➤ شهدت قيمة الدولار الأمريكي إرتفاعا في سنة 2018 مقابل اليوان الصيني مما قلص من تكاليف الاستيراد للمتعاملين الامريكيين و رفع قيمة الاستيراد للمتعاملين الصينيين بفعل انخفاض سعر الصرف وهو ما ساعد على زيادة الواردات الامريكية وانخفاض الصادرات الأمريكية للصين.
ث. بالنسبة للواردات الصينية:

من خلال الشكل (02-03) نلاحظ أن الواردات الصينية عرفت في سنة 2010 ما قيمته 1,38 ترليون دولار أما في سنة 2011 فقط شهدت ارتفاعا طفيفا قدره 0,44 ترليون دولار لتصل إلى 1,82 ترليون دولار أما في سنة 2012 بلغت 1,94 ترليون دولار لتواصل منحها التصاعدي في سنة 2013 الى 2,12 ترليون دولار بفعل ارتفاع كبير في الطلب الصيني و أيضا ارتفاع في أسعار المواد الأولية ، وفي سنة 2014 شهدت الواردات الصينية ما قيمته 2,24 ترليون دولار أي بزيادة قدرها 0,12 ترليون دولار مقارنة بسنة 2013 ، وفي سنة 2015 عرفت الصادرات الصينية انخفاضا ملحوظا منتقلة من 2,24 ترليون دولار في سنة 2014 إلى 2,00 ترليون دولار في سنة 2015 بفعل انخفاض أسعار المواد الأولية من جهة و تباطؤ الطلب الداخلي الصيني بفعل انكماش النمو الاقتصادي الصيني بنسبة 2% بعد ارتفاع في النمو الاقتصادي دام لسنوات عديدة ، اما في سنة 2016 واصلت الواردات الصينية منحها التنازلي لتصل الى 1.94 ترليون دولار ، وفي سنة 2017 فقد عرفت انتعاشا بفعل السياسات التي اتبعتها الصين في مجال تحفيز الاستثمار وجذبه وغيرها من الإجراءات المحفزة للاقتصاد لمواجهة التباطؤ في النمو حيث عرفت الواردات ما قيمته 2,21 ترليون دولار ، اما في سنة 2018 فقد عرفت الواردات إنخفاضا طفيفا قدره 0,07 ترليون دولار حيث وصلت قيمتها الى 2,14 ترليون دولار.

2. اثر الحروب التجارية على حركة التجارة الدولية

الجدول (04) يوضح معدلات نمو التجارة الدولية (2010_2018) القيمة: %

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
النسبة	12,5	7,5	2,9	3,3	4,1	2,7	2,5	4	3,9

المصدر : بيانات البنك الدولي ، متاح عبر الرابط

[https://blogs.worldbank.org/opendata/ar/developmenttalk/global_economic-](https://blogs.worldbank.org/opendata/ar/developmenttalk/global_economic-prospects-10-charts-june_2017)

[prospects-10-charts-june_2017](https://blogs.worldbank.org/opendata/ar/developmenttalk/global_economic-prospects-10-charts-june_2017) تاريخ الإطلاع : 23/04/2019 ، على الساعة 6:30 صباحا.

نلاحظ من البيانات السابقة ان معدل نمو التجارة الدولية قد بلغ في سنة 2010 نسبة قياسية تعتبر الأكبر خلال فترة دراستنا قدرها 12,5% وترجم هذا التوسع في حجم المبادلات التجارية الدولية النمو الهام للصادرات والواردات للبلدان المتقدمة والناشئة والنامية على حد سواء، فبالنسبة للبلدان المتقدمة انتقل معدل الصادرات من - 13,3% في سنة 2009 الى 12,6% في سنة 2010 وبالنسبة للبلدان الناشئة والنامية انتقل معدل نمو الصادرات من -7,8% في سنة 2009 الى 15,1% في سنة 2010 بينما انتقل معدل نمو الواردات من -9,2% في سنة 2009 الى 13,8% في 2010.

في سنة 2011 أظهرت معدلات نمو التجارة الدولية ديناميكية أخف حيث بلغت 7,5 % فقط مقارنة بسنة 2010 التي بلغت 12,5 % وقد بلغ توسع حجم المبادلات التجارية الدولية هذه النسبة المنخفضة بسبب ارتباط شبيه جمود للمبادلات التجارية خاصة في الثلاثي الثاني من سنة 2011 بتدهور المناخ الاقتصادي الدولي ليشهد هذا الأخير وضوحاً أكثر في الأشهر الأخيرة من سنة 2011 ، ويحضر هذا التراجع أو الضعف التجاري العالمي صادرات و واردات السلع والخدمات سواء تعلق الأمر بالبلدان المتقدمة من 12,2 % في سنة 2010 إلى 5,3 % في سنة 2011 بينما انتقل معدل نمو الواردات من 11,5 % في سنة 2010 إلى 4,3 % في سنة 2011 ، أما بالنسبة للبلدان الناشئة والنامية انتقل معدل نمو الصادرات من 14,7 % في سنة 2010 إلى 6,7 % في سنة 2011 بينما انتقل معدل نمو الواردات من 15,3 % في سنة 2010 إلى 8,8 % ، أما من حيث معدلات التبادل التجاري فقد كانت سلبية على العموم في البلدان المتقدمة (-) 1,7 % في سنة 2011 مقابل -1 % في سنة 2010) وفي تحسن نسبي بالنسبة للبلدان الناشئة و النامية حيث انتقلت من 2 % في سنة 2010 إلى 3,2 % في سنة 2011 ، وقد عرفت سنة 2012 انخفاضا آخر في معدل نمو التجارة الدولية حيث بلغت قيمته 2,9 % بانخفاض من سنة 2011 قدره 4,6 % ويرتبط تراجع وتيرة تقدم المبادلات التجارية للسنة الثانية على التوالي بتدهور المناخ الاقتصادي الدولي مما يعكس تراجع الانتعاش في 2012 ، ويخص ضعف النشاط التجاري العالمي كل من الصادرات و الواردات للسلع و الخدمات سواء تعلق الأمر بالبلدان المتقدمة أو الناشئة أو النامية و إنخفض معدل نمو الصادرات بالنسبة للبلدان المتقدمة من 5,6 % في سنة 2011 إلى 1,9 % في سنة 2012 بينما انخفض معدل نمو وارداتهم إلى 1 % في سنة 2012 مقابل 4,7 % في سنة 2011 أما بالنسبة للبلدان الناشئة و النامية انتقل معدل نمو الصادرات من 6,4 % في سنة 2011 إلى 3,7 % في سنة 2012 بينما إنتقل معدل نمو وارداتهم من 8,6 % في سنة 2011 إلى 4,9 % في سنة 2012 أما من حيث معدلات التبادل التجاري فقد كانت سلبية على العموم في البلدان المتقدمة (-) 0,9 % في سنة 2012 مقابل -1,8 % في سنة 2011) وفي تحسن نسبي في البلدان الناشئة و النامية 0,1 % في سنة 2012 مقابل 3,7 % في سنة 2011.

في سنة 2013 عرفت معدلات نمو التجارة الدولية ارتفاعاً طفيفاً حيث إنتقلت من 2,9 % في سنة 2012 إلى 3,3 % في سنة 2013 و ترافق هذا الانتعاش في نمو التجارة الدولية مع انتعاش طفيف في النشاط الاقتصادي العالمي مما يعكس استقرار معدلات نمو الصادرات و الواردات خلال السنة سواء للبلدان المتقدمة أو النامية و الناشئة ، أما في سنة 2014 فقد بلغ معدل نمو التجارة الدولية 4,1 % بارتفاع قدره 0,8 % عن سنة 2013 ونسبة إرتفاع مقارنة بسنة 2013 قدرها 24,24 % ويعزو معظم الخبراء الاقتصاديين هاته الزيادة إلى عديد العوامل من أهمها زيادة الطلب العالمي وكذا الطفرة التي شهدتها أسعار النفط رغم تراجعها في الأشهر الأخيرة لسنة 2014. وفي سنة 2015 عرف معدل نمو التجارة الدولية هبوطاً حاداً حيث بلغ 2,7 % أي بانخفاض قدره 1,4 % عن سنة 2014 ويفسر هذا الإنخفاض أساساً باستمرار تراجع التبادلات التجارية الخارجية ضمن الاقتصاديات الناشئة و خصوصاً التراجع الكبير في حجم الواردات في الصين

البرازيل ،روسيا وفي عدة بلدان مصدرة للمواد الأولية التي تواجه صعوبات على مستوى الاقتصاد الكلي و تأثر أيضا نمو التجارة العالمية باستمرار تباطؤ الطلب في منطقة الأورو . وعموما إرتفعت صادرات و واردات الدول المتقدمة في 2015 بـ3,4% و 4,3% على التوالي وفي حين تراجع معدلات نمو هذه المجاميع بأكثر حدة عند الدول الناشئة و النامية لتبلغ 1,7% بالنسبة للصادرات و 0,5% بالنسبة للواردات . وفي سنة 2016 سجل معدل نمو التجارة الدولية هبوطه للعام الثاني على التوالي ليبلغ 2,5% عاكسا على وجه الخصوص الركود المتواصل وتباطؤ التجارة في البلدان الناشئة و اتجاه تصاعدي للسياسات الحمائية أما في سنة 2017 عرف معدل نمو التجارة الدولية ارتفاعا ملحوظا حيث سجل ما نسبته 4% أي بارتفاع قدره 1.5% مقارنة بسنة 2016 ونسبة ارتفاع مقارنة بسنة 2016 قدرها 60% و يعزي هذا الارتفاع إلى المساهمة القوية للبلدان الناشئة و النامية في نمو التجارة الدولية فقد عرفت تزييدا في نموها قدره 6.4% بفضل انتعاش الاستثمار لاسيما في البلدان المصدرة للمنتجات الأساسية.

ومن بين البلدان المتقدمة و الأكثر تصديرا سجلت ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و المملكة المتحدة أكبر مساهمة في تحسن الصادرات في المقابل و باستثناء المملكة المتحدة رغم انتعاش واردات جميع البلدان المتقدمة ،ضمن مجموعة البلدان الناشئة والنامية ،وخص أقوى انتعاش للصادرات للبلدان الآسيوية خصوصا في الصين بينما خص الارتفاع في الواردات ،على وجه الخصوص البلدان المصدرة للمنتجات الأساسية والتي استفادت من ارتفاع أسعار هذه المنتجات.

مع بداية سنة 2018 كانت جميع التوقعات متفائلة بشأن نمو حجم التجارة الدولية حيث توقعت المنظمة العالمية للتجارة نسبة نمو قدرها 4.4% خلال سنة 2018 ألا أنها كانت قد حذرت حينها أن هذا النمو قد يتبدد إذا شهدت التوترات التجارية مزيدا من التصعيد.

ومع بداية سنة 2019 بدأت التقارير حول نمو التجارة الدولية تظهر و تؤكد المخاوف التي كانت تعبر عنها المنظمات الدولية خاصة المنظمة العالمية للتجارة حيث تشير بيانات الجدول السابق إلى انكماش في معدل نمو التجارة الدولية بواقع 0,1% ليسجل معدل 3,9% وكانت منظمة "اونكتاد" unctad(مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية قد ذكرت في تقريرها للتجارة و التنمية لعام 2018 إمكانية انخفاض محسوس و انكماش في معدل التجارة الدولية المتوقع ليصل إلى 4,1% بعد توقعات سابقة لها في حدود 4,3% لسنة 2018 ما يؤكد مرة أخرى أن الخبراء الاقتصاديين في هاته المنظمات الدولية يدركون جيدا في حال تصعيد الحرب التجارية بين أقوى اقتصاديات العالم .

إنه و بعد استعراضنا لتطور معدل نمو التجارة الدولية تبين أنه ومنه سنة 2010 عرف تذبذبا و إنخفاضا ملحوظا ولكن الفارق بين السنوات السابقة و سنة 2018 هو أن جميع المنظمات الدولية خفضت من توقعاتها السابقة بشأن نمو التجارة الدولية كلما مر شهر من سنة 2018 خلافا لتوقعاتها السابقة المتفائلة حتى أن المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة "روبرتو أرفيدو" خلال مؤتمر صحفي ،أكد أن تراجع التوقعات ليس مفاجأة نظرا للتوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين .

- و إنه وبعد دراستنا السابقة لتطور معدل نمو التجارة الدولية نجد أن للحرب التجارية تأثيراً على نمو التجارة الدولية بيد أن هناك عوامل أخرى كان لها أثر واضح أيضاً على معدل نمو التجارة الدولية و نخص بالذكر :
- ضعف إنفاق رأس المال التجاري منذ نهاية سنة 2016 رغم الطفرة المؤقتة الناتجة عن التخفيضات الكبيرة في ضرائب الشركات في دول مثل الولايات المتحدة .
 - التوقيع على إتفاقية جديدة تحل محل إتفاقية "NAFTA" والتي تجمع الولايات المتحدة و المكسيك و كندا وحلول محلها إتفاقية "USMCA" والتي من بين أهدافها الحد من تحايل الصين على الرسوم الأمريكية.
 - التأثيرات المتوقعة و المركبة للخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي إذ تأتي منطقة الأورو ككل خلف الصين مباشرة بين مصدري العالم و فوق الصين بفارق طفيف كثاني أكبر مستورد في العالم يمكننا توقع الهزات التي ستعرض لها التجارة الدولية.
- ومجمل القول أن حركة التجارة الدولية و أن كانت أصلاً من قبل الحرب التجارية تعاني من إرهاصات عدم تعافي الاقتصاد العالمي من تبعات أزمة 2008 وتباطؤ في نمو الطلب العالمي فإن الحرب التجارية شكلت هزة تجارية جعلت حركة التجارة الدولية تعاني من نذبات جديدة هي في غنى عنها و تتشكل تهديداً على سلاسل الإمداد الدولية مع تزايد ضغوطها (الحرب التجارية) خاصة مع التهديد الأمريكي المتكرر بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية بعد انسحابها من اتفاق باريس للمناخ ليكتمل الانسلاخ الأمريكي عن التعددية و نظام و نظام التجارة العالمي الذين لطالما دعمتها أمريكا.

3. أثر الحروب التجارية على النمو الاقتصادي العالمي

مع انفجار أزمة 2008 والعالم يعيش نداعياتها خاصة خاصة على مستوى النمو الاقتصادي العالمي الذي صار يعكس حالة من التعافي الهش، أو أزمة مديونية خانقة تعصف باقتصاديات أوروبا وتحمل بين طياتها تهديدات جادة لوجود الاتحاد الأوروبي ومصير غير واضح للعملة الدولية - الدولار الذي يعيش حالة من التراجع على المستويين العالمي و المحلي.

وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى ثلاث مطالب الأول هو أثر الحروب التجارية على معدلات النمو الاقتصادي العالمي، أما المطلب الثاني فسوف نتطرق فيه إلى أثر الحروب التجارية على الأسواق المالية الدولية وفي المطلب الثالث و الأخير نستعرض فيه أثر الحروب التجارية على معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد العالمي.

الجدول (05) : يوضح معدلات نمو الاقتصاد العالمي و أكبر ثلاث اقتصاديات في العالم للفترة

القيمة % (2018-2010)

السنة	نمو	الاقتصاد	نمو	الولايات	نمو	الاتحاد	نمو الصين
-------	-----	----------	-----	----------	-----	---------	-----------

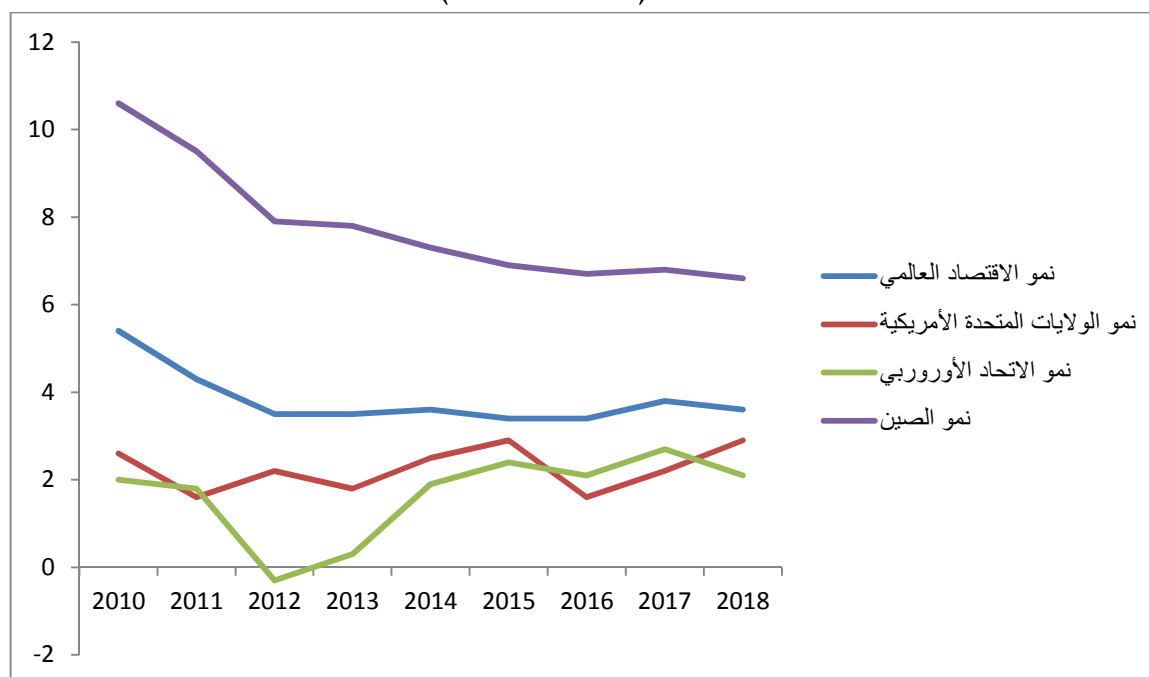
	الأوروبي	المتحدة الأمريكية	العالمي	
10,6	2	2,6	5,4	2010
9,5	1,8	1,6	4,3	2011
7,9	0,3-	2,2	3,5	2012
7,8	0,3	1,8	3,5	2013
7,3	1,9	2,5	3,6	2014
6,9	2,4	2,9	3,4	2015
6,7	2,1	1,6	3,4	2016
6,8	2,7	2,2	3,8	2017
6,6	2,1	2,9	3,6	2018

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على بيانات صندوق النقد الدولي ،متاح عبر الرابط :

https://www.imf.org/External/datamapper/NGdp_Rapch@weo/OEMdC/Advec/WEO_WORLD

تاريخ الاطلاع : 2019 /04/25 على الساعة:14:00زوالا.

الشكل (01): يوضح تطور معدلات نمو الاقتصاد العالمي وكذا أقوى ثلاث اقتصاديات في العالم للفترة (2018-2010)



المصدر : من اعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول السابق

سجل النمو الاقتصادي العالمي في سنة 2010 حسب بيانات صندوق النقد الدولي السابقة 5,4% حيث يعد نموا إيجابيا معتبرا مؤكدا بذلك الانتعاش الذي انطلق خلال النصف الثاني من سنة 2009 وينعكس هذا الانتعاش القوي الذي سجل بعد انكماش في سنة 2009 ، آثار السياسات الاقتصادية الكلية النشطة

الموضوعة من طرف عدة بلدان لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية و المالية الشاملة تمثلت هذه السياسات أساسا في تدابير ميزانية استثنائية قوية لتدعي مؤسسات القطاع المالي ، توسع الاستثمارات العمومية و الجانب الاجتماعي وكذا سياسات نقدية جد ميسرة ، بما في ذلك إدخال أدوات غير تقليدية .

أما في سنة 2018 فقد عرف النمو الاقتصادي العالمي إنخفاضا مسجلا 3,6% متأثرا بالحرب التجارية الدائرة بين الولايات المتحدة و الصين أكبر قوتين اقتصاديتين عالميتين مؤكدة ما جاء في أغلب تقارير المنظمات الدولية على مدار سنة 2018 والتي دعت للتحرك بشكل عاجل لإنهاء هاته الحرب قبل أن يمضي الاقتصاد العالمي بخسائر أكبر في سنة 2019 .

وبالنسبة للنمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية فقد عرف ارتفاعا طفيفا بلغ 2,9% ويعتبر عاما ممتازا بالنسبة لأكبر اقتصاد في العالم على الرغم من الحرب التجارية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين ودول من الاتحاد الأوروبي و تركيا و الفضل في هذا الارتفاع يعود إلى الإنفاق الفدرالي و خفض الضرائب بموجب الإصلاحات الضريبية لكن هذين المحركين الاقتصاديين أي الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب سيكون لهما نتائج عكسية على الاقتصاد و يتسببان في تباطؤ النمو في سنة 2019 وذلك بسبب الانخفاض في الإنفاق الحكومي تدريجيا وكذا عودة الإجراءات الأكثر تشددا في المجال الضريبي.

أما بخصوص الاتحاد الأوروبي فقد شهد نمو اقتصاده تباطؤ حيث بلغ 2,1% في 2018 متأثرا بموجة الحرب التجارية خاصة وأن الولايات المتحدة تعتبر أكبر شريك اقتصادي للاتحاد ما جعل النمو يتباطأ و الذي أصلا يشهد تذبذبا و هشاشة في النمو الاقتصادي و الذي لم يتعافى بعد من آثار أزمة الديون السيادية . وبخصوص الصين والتي من المفروض أن تكون أكبر المتضررين على اعتبار أن أغلب موجة الرفع في التعريفات الجمركية الأمريكية كانت موجهة نحوها إلا أن التباطؤ كان بنسبة رحيمة حيث بلغ 6,6% و الاقتصاد الصيني يبرز منذ سنوات تحت ضغط تباطؤ في اقتصاده حيث شهد منحى تنازليا منذ سنة 2010 حيث جاءت الحرب التجارية لتتسبب جميع الإجراءات التي اتخذتها الصين للرفع من نسبة نموها الاقتصادي و مواجهة التباطؤ المستمر .

04. أثر الحرب التجارية على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم

جدول (06) يوضح قيم الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم للفترة (2010_2018)

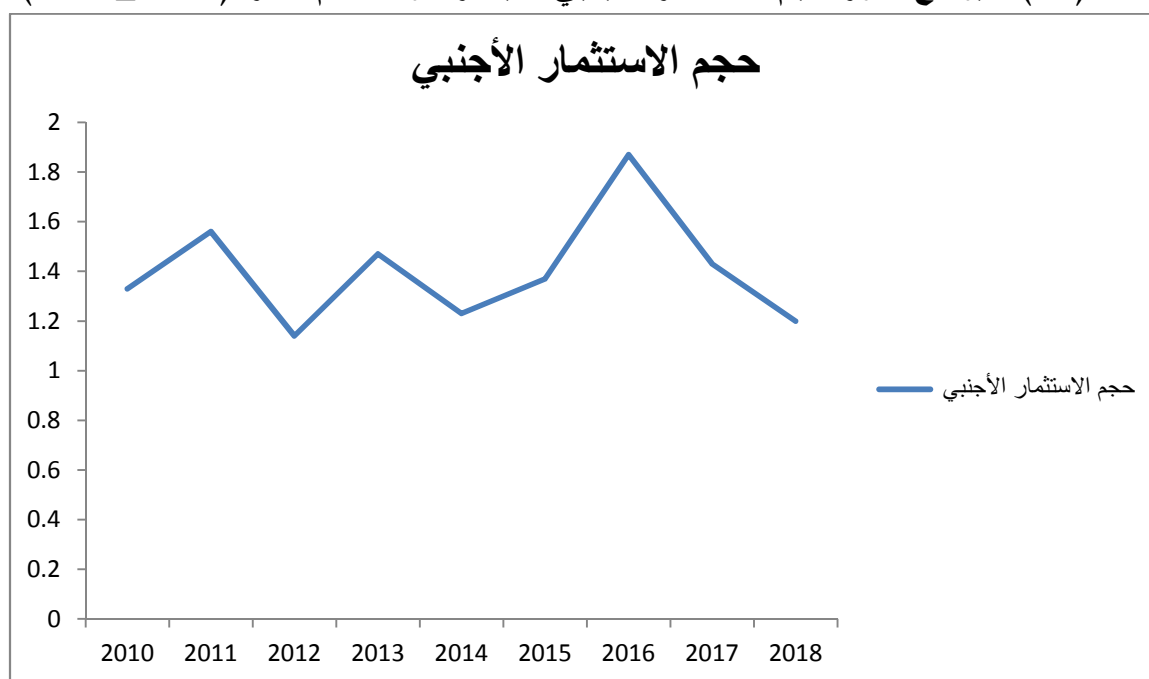
القيمة (ترليون دولار، %)

السنة	حجم الاستثمار الأجنبي	نسبة التغير %
2010	1,33	-----
2011	1,56	17,29+
2012	1,14	11,49-
2013	1,47	5+
2014	1,23	16,33-
2015	1,37	11,38+
2016	1,87	36,5+
2017	1,43	23,6-
2018	1,20	16,08-

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على :

UNCTAD, WORLD INVESTMENT REPORT(2018+2015) ,P02

الشكل(02): يوضح تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم للفترة (2018_2010)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

نلاحظ من خلال البيانات السابقة أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم قد بلغ في سنة 2010 ما قيمته 1,33 تليون دولار محققا انتعاشا مقارنة بسنة 2009، ولكنه متواضع وغير مستو خلال سنة النصف الأول والثاني من سنة 2010، وقد أطلق ذلك قدرا من التفاؤل المشوب بالحذر فيما يتعلق بتوقعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير وبحدوث انتعاش كامل بعد ذلك .

وقد اجتذبت الاقتصادات النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية نصف التدفقات العالمية المتجهة الى الداخل من الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمرت ربع التدفقات العالمية المتجهة الى الخارج من هذا الاستثمار وتقود هذه البلدان عملية انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر وستظل جهات مؤاتية يقصدها هذا الاستثمار . .

ومازال التغلب على العواقب التي تعترض اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة ،ويمكن للمساعدة الانمائية الرسمية أن تعمل كحافز لتدعيم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا ،ولكي تتجح البلدان غير الساحلية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر فانها تحتاج إلى تحويل استراتيجيتها بغية التركيز على مسافة البعد عن الأسواق بدلا من التركيز على مسافة البعد عن الموانئ ، ويتسم التركيز على القطاعات المتخصصة الرئيسية بأهمية حاسمة إذا كان للدول النامية الجزرية الصغيرة أن تتجح في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

أما في سنة 2011 فقد عرف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي انتعاشا ملحوظا حيث بلغ 1,56 دولار بزيادة نسبتها 17,29 % . وفي هذه السنة تمكنت الاقتصادات النامية والاقتصادات الناشئة معا، لأول مرة من اجتذاب أكثر من نصف التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه الاقتصادات قد بلغت مستويات مرتفعة وقياسية واتجهت معظم استثمارات هذه الاقتصادات الى بلدان أخرى في الجنوب ،وعلى النقيض من ذلك استثمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة الى البلدان المتقدمة في الانخفاض .

وظلت بعض أفقر المناطق تشهد حدوث انخفاضات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتدفقات المتجهة الى افريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية الدول النامية الجزرية الصغيرة قد انخفضت جميعا وهو ما حدث للتدفقات المتجهة الى جنوب آسيا ، وفي الوقت نفسه فان المناطق الناشئة الرئيسية مثل شرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية قد شهدت نموا قويا في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر .

لقد ظل تحرير الاستثمار وتعزيزه هما العنصرين المهيمنين في سياسات الاستثمار في الآونة الأخيرة ، ومع ذلك فان خطر الحمائية الاستثمارية قد ازداد بالنظر الى تراكم التدابير الاستثمارية والإجراءات الادارية والتقييدية على مدار السنوات الماضية ، ونظام اتفاقات الاستثمارات الدولية بدل أن يكون مساعدا للاستثمار ومنظما له صار من الكبر والتعقيد ما يتعذر معه على الحكومات والجهات المستثمرة على حد سواء أن تتعامل معه . وفي سنة 2012 عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم انخفاضا قدره 0,16 ترليون دولار ليصل الى ما قيمته 1,40 ترليون دولار أي نسبة انخفاض قدرها -11,49 % ويعزى هذا الانخفاض في معظمه الى الهشاشة الاقتصادية العالمية وحالة عدم اليقين التي تلت السياسات العامة ، وقد احتلت البلدان النامية موقع الريادة في جذب الاستثمار العالمي المباشر لأول مرة على الاطلاق ، حيث نالت أكثر مما نالته البلدان المتقدمة حيث شكل نصيبها 53 % من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ،

ويعزى ذلك جزئياً إلى أن أكبر انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الواقعة في البلدان المتقدمة التي لم تعد تمثل الآن سوى 42% من التدفقات العالمية ، وكانت الاقتصاديات النامية أيضاً مصدراً لما يقارب ثلث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة وهو ما يشكل استمراراً في الاتجاه التصاعدي .

وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن البلدان المتقدمة إلى ما يقارب أدنى مستوى المسجل في عام 2009، ودفعت التوقعات الاقتصادية غير المضمونة بالشركات متعددة الجنسيات في البلدان المتقدمة إلى التمسك بنهج التريث والترقب الذي تتبعه اتجاه الاستثمارات الجديدة ، أو تصفية الأصول الأجنبية بدلاً من إجراء عمليات توسع دولية كبيرة ، وفي عام 2012 شهد 22 بلداً من بين 38 بلداً من البلدان المتقدمة تراجعاً في الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر أو الخارج مما أدى إلى انخفاض بنسبة 23 % استقادت منه في الأغلب البلدان النامية .

في سنة 2014 عرف الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي انخفاضاً بنسبة -16,33% حيث بلغت قيمته 1,23 ترليون دولار بقيمة انخفاض قدرها 0,24 ترليون دولار

إن انخفاض قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2014 يرجع في معظمه إلى هشاشة الاقتصاد العالمي وعدم التيقن بخصوص السياسات لدى المستثمرين ، والمخاطر الجغرافية السياسية المرتفعة، وكانت الاستثمارات الجديدة في سنة 2014 تقابلها أيضاً بعض عمليات سحب الاستثمار الكبيرة .

وحسب القطاع استمر خلال السنوات العشر الماضية التحول نحو الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات وذلك استجابة لعملية التحري المتزايدة في هذا القطاع ، ولزيادة قابلية الخدمات للتداول تجارياً ، ولنمو سلاسل القيمة المضافة التي تؤدي فيها الخدمات دوراً هاماً ، وفي 2012 بلغ نصيب الخدمات 63% من الرصيد العالمي من الاستثمار الأجنبي المباشر ، أي أكبر بمقدار 12 مرة من نصيب التصنيع الذي بلغ 26 % ومثل القطاع الأولي أقل من 10 % من المجموع.

وانخفضت عمليات الاستثمار في المجالات الجديدة بنسبة 02% لتصل إلى 696 مليار دولار ، واستمرت البلدان النامية في اجتذاب ثلثي استثمارات المجالات الجديدة المعلنة وظلت استثمارات المجالات الجديدة كما هي دون تغيير .

أما في سنة 2013 فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ارتفاعاً طفيفاً قدره 0,07 ترليون دولار بنسبة ارتفاع قدرها 05% وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية ارتفاعاً جديداً لتبلغ 778 مليار دولار وتشكل نسبة 54 % من مجموع التدفقات العالمية الوافدة ، ورغم أن معدل نموها تباطأ إلى 07 % مقارنة بمتوسطه البالغ 17 % خلال السنوات العشر الماضية ، ولا تزال بلدان آسيا النامية المنطقة التي تتلقى القدر الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تفوق التدفقات الوافدة إليها بكثير تلك التي يحصل عليها الاتحاد الأوروبي الذي يشكل تقليدياً المنطقة التي تحظى بأعلى حصة

من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ، وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا في مناطق نامية أخرى ارتفاعا أيضا كإفريقيا (زيادة ب 04 %) وبلدان أمريكا اللاتينية وكاربيبي (زيادة ب 06 %) مع أن عددا كبيرا من البلدان النامية الفقيرة كان يعتمد بشدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية فيما مضى فان مشهد حراك الاستثمارات الجديدة قد تغير خلال السنوات العشر الماضية فنصيب هذه الصناعات في القيمة التراكمية لما يعلن عنه من مشاريع جديدة عبر الحدود لا يزال كبيرا في افريقيا (26%) و أقل البلدان نموا (36%) ، غير أنه بالنظر لعدد المشاريع فان نصيب الصناعات الاستخراجية تراجع بنسبة 08 % في افريقيا و 09% في البلدان الأقل نموا ، لما يتسم به هذا القطاع من طلب شديد على رأس المال ولا يزال هذا التراجع مستمرا بوتيرة متسارعة ، اذ تظهر بيانات الاستثمارات الجديدة في 2013 ارتفاع حصة قطاعي التصنيع والخدمات في هذا التدفق (حوالي 90%) أما في سنة 2015 فقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 11,38 % مقارنة بسنة 2014 حيث عرف قيمة 1,37 ترليون دولار أي بارتفاع قدره 0,14 ترليون دولار ، وكان تصاعد عمليات الدمج والتملك العابرة للحدود التي بلغت قيمتها 721 مليار دولار مقابل 432 مليار دولار في سنة 2014 ، هو العامل الرئيسي وراء ذلك الانتعاش العالمي، وظلت قيمة الاستثمارات التأسيسية المعلنة عالية حيث بلغت 766 مليار دولار .

ويعزى نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في جزء منه الى اعادة هيكلة المؤسسات ، اذ تشمل هذه المعاملات في كثير من الأحيان تحركات ضخمة في ميزان المدفوعات لكن لا يصحبها سوى تغيير طفيف في العمليات الفعلية ويعني التقليل من شأن هذه العمليات ذات النطاق الواسع لإعادة هيكلة الشركات ضمنا حدوث زيادة أقل في حدود 15% في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر . وكادت الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة الى داخل الاقتصادات المتقدمة تصل الى الضعف ،حيث بلغت 962 مليار دولار ، ونتيجة لذلك عادت كفة التوازن في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر فمالت لصالح الاقتصادات المتقدمة بنسبة قدرها 55% مقارنة بنسبة 41% في عام 2014.

وشهدت الاقتصادات النامية ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر القادمة اليها إلى مستوى جديد قدره 765 مليار دولار أي بزيادة بنسبة 09% عن عام 2014 ، كما لا تزال منطقة بلدان آسيا النامية تتصدر قائمة متلقي الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي.

عرفت سنة 2016 ارتفاعا طفيفا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا حيث بلغ 1,48 ترليون دولار بنسبة زيادة 36,5% مقارنة بسنة 2015 ، يحدث هذا الارتفاع في ظل استمرار تزايد التدفقات إلى الاقتصادات المتقدمة بعد أن سجلت نموا قويا في السنة السابقة فقد زادت التدفقات الواردة بنسبة 5% لتصل الى 01 ترليون دولار وحدث انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا عوضه بل تجاوزه

نمو متواضع في أمريكا الشمالية وزيادة كبيرة سجلت في اقتصادات متقدمة أخرى، وازدادت حصة الاقتصادات المتقدمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة لتبلغ 59%.

كما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بمقدار الضعف تقريبا لتصل إلى 68 مليار دولار بعد سنتين من الانخفاض الحاد .

وظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان المتقدمة ضعيفة ، فقد انخفضت بنسبة 11% لتصل إلى ترليون دولار ، الأمر الذي يرجع أساسا إلى حدوث انخفاض شديد في الاستثمارات من قبل الشركات المتعددة الجنسيات في أوروبا ، وظلت التدفقات الخارجة من أمريكا الشمالية على حالها ، ولكن التدفقات من البلدان المتقدمة في منطقة آسيا والمحيط الهادي وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2008 وسجلت تدفقات الاستثمار الخارجة من البلدان النامية انخفاضا بنسبة 01% لتصل إلى 383 مليار دولار، رغم حدوث زيادة قوية في التدفقات الخارجة من الصين التي باتت تمثل اليوم ثاني أكبر البلدان المستثمرة في العالم.

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2017 انخفاضا بنسبة 23,6% عن سنة 2016 حيث قدر حجمه بـ1,43 ترليون دولار بعد ما كان يبلغ 1,87 ترليون دولار ، ويتناقض هذا التراجع بشكل صارخ من متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى التي شهدت تحسنا كبيرا خلال عام 2017 ويفسر هذا الانخفاض من العالمي إلى حد ما بأنه ناجم عن انخفاض قدره 22% في قيمة عملية الاندماج الشراء عبر الحدود ، ولكن حتى بعد استبعاد الصفقات الضخمة التي تمت مرة واحدة وإعادة هيكلة الشركات التي أدت إلى تضخيم الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2016 ظل انخفاض سنة 2017 كبيرا.

في سنة 2018 وبعد صدمة الانخفاض الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا صبت جل التوقعات في اتجاه تسجيل تحسن ولو طفيف في سنة 2018 لحجم التدفقات ، لكن العكس حصل وصدت الاقتصاد العالمي بانخفاض آخر في حجم التدفقات حيث لم تشهد طيلة فترة دراستنا (2010-2018) انخفاضين في سنتين متتاليتين إلا في سنة 2018 والسنة التي قبلها حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2018 ما قيمته 1,2 ترليون دولار بنسبة انخفاض قدرها 16,08% ويغض النظر عن نسبة الانخفاض فان مجرد التمعن في الرقم وجدنا وبعد بحث خفيف أنه لم يسجل منذ سنة 2004، وهذا ما يدعو للتمعن وبحث الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع للسنة الثانية على التوالي.

لقد تركز هذا الانخفاض في الدول المتقدمة حيث انخفضت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بنسبة 40% لتسجل أدنى مستوى لها منذ عام 2004، وذلك بسبب قيام الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية بتحويل جزء كبير من أرباحها إلى الولايات المتحدة بعد اعتمادها قانون الإصلاح الضريبي وهو ما ساهم بشكل رئيسي في انخفاض تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أوروبا بنسبة 73% في المقابل يشير تقرير "أنكثاد" للاستثمار العالمي لسنة 2018 إلى ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى

الدول النامية بسنية 03 % لتبلغ قيمتها 694 مليار دولار بنسبة 58% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا.

ان الملاحظ هنا مدى تأثير الحرب التجارية التي شنتها الو.م.. ضد بعض الدول والاقتصاديات كالاتحاد الأوروبي حيث تزل من حدوث الإصلاح الضريبي الجديد في الو.م.أ مع بدئ هاته الحرب حيث وبعد شكاوي متعددة ومستمرة للشركات المتضررة من الوضع في الرسوم الجمركية الأمريكية تم الرد عليهم من طرف الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بأن من لا يريد أن لا يدفع رسوما جمركية مرتفعة عليه أن يستثمر في الداخل الأمريكي وهو ما سندرس نتائجه في المطلب الثاني بالنسبة للو.م.أ.

5. إثر الحروب التجارية على أسعار صرف بعض العملات الرئيسية للفترة (2010-2018)

ان ارتباط العملات الرئيسية في العالم بحجم الصادرات يجعل من الحرب التجارية ورفع التعريفات الجمركية بمثابة هجوم أو تأثير غير مباشر على أسعار صرف هاته العملات لمعرفة وجود أو عدم وجود أثر وطبيعته ان وجد ارتأينا القيام بدراسة على أسعار صرف بعض العملات الرئيسية حول العالم والتي كانت دولها طرفا في هاته الحرب.

أثر الحروب التجارية على سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليوان الصيني للفترة (2010 - 2018)

الجدول (07) يوضح المتوسط السنوي لسعر صرف الدولار مقابل اليوان الصيني للفترة (2010-2018)

السنة	المتوسط السنوي دولار /اليوان	نسبة التغيير
2010	6.7699	—
2011	6.4655	- 4.49
2012	6.3104	- 2.45
2013	6.1522	- 2.57
2014	6.1581	+ 0.09
2015	6.2836	+ 2.03
2016	6.6430	+ 5.71
2017	6.7568	+ 1.71
2018	6.9198	+ 2.41

المصدر :

<https://www.imf.org/external/np/fim/ent/gui/pages/nep/ort.aspx?cu=%27cny%27u>

sd%27&EX=REP&P=Date Range& تاريخ الاطلاع: 2019/04/24 على الساعة: 13:00

من خلال البيانات السابقة نلاحظ أن قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليوان الصيني قد بلغت 6.7699 يوان مقابل الدولار الواحد ، أما في سنة 2011 فقد عرف الدولار إنخفاضا طفيفا بنسبة 4.49 % حيث بلغ سعر صرفه 6.4655 يوان مقابل الدولار الواحد ، و يرجع هذا الارتفاع في قيمة اليوان الصيني إلى المواصله البنك المركزي الصيني تضيق سياسته النقدية ، مع رفع البنك المركزي الصيني من معدل الفائدة بـ : 0.25 % في ثلاث مرات هاته السنة ، مع رفعه للحد الأدنى للإحتياطات الإجبارية و التي خفضت بشكل طفيف في نهاية شهر نوفمبر من سنة 2011 .

في سنة 2012 شهدت قيمة الدولار الأمريكي مقابل ليوان الصيني انخفاضا للسنة الثانية على التوالي بنسبة 2.45 % حيث بلغ سعر صرفه مقابل اليوان 6.3104 اليوان للدولار الواحد و يعزي هذا الارتفاع في قيمة اليوان الى عدة أسباب لعل من أهمها : حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الكبير حيث بلغ في سنة 2012 ما قيمته 121 مليار دولار ، و أيضا حجم الصادرات الصينية المهولة نحو العالم و كذا الوضعية المالية العامة المريحة ، حيث عرفت الصين عجزا في الميزانية و دينا عموميات بسبب جد معتدلة تساوي 2.2 % و 22.8 % على التوالي ، كما عرفت هات السنة أيضا توقف البنك المركزي الصيني عن التضيق في سياسته النقدية إذا قام بتخفيض معدلات فائدته مرتين بنسبة 0.5 % ، بعد ما قام برفعها ثلاث مرات في سنة 2011 .

وفي سنة 2013 واصل الدولار الأمريكي إنخفاضه للسنة الثالثة على التوالي أمام اليوان الصيني حيث إنخفض بنسبة 2.57 % ليستقر عند قيمة 6.1522 يوان للدولار الأمريكي الواحد ، وذلك في ظل سياسة بنك الشعب الصيني (البنك المركزي و الصيني) في التحول التدريجي نحو سعر صرف عائم بالكامل كجزء من الإصلاحات التي تهدف لتحرير حساب رأس المال ، و ذلك من خلال السماح بارتفاع سعر الصرف خلال سنة 2013 .

عرفت سنة 2014 إرتقاعا طفيفا في قيمة الدولار الأمريكي أمام اليوان الصيني و ذلك بنسبة 0.09 % ليستقر عند 6.1581 اليوان صيني مقابل دولار أمريكي واحد و يعود هذا الإرتقاع بالأساس إلى السياستين النقديتين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية من جهة و الصين من جهة أخرى ، ففي الصين تم البدء بعملية تحرير الحساب الجاري ، ليسمح بالتدفقات المالية في إطار برنامج المؤسسات الإستثمارية الأجنبية بحصة معينة ، كما تم تخفيف الطوابط على الإستثمار الأجنبي المباشر للشركات ، و أيضا تشجيع تدويل " الرمينبي" ، كما ساهم إزدياد تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج في الربع الرابع من سنة 2014 بسبب تقليص الشركات لديونها الخارجية مع ازدياد قيمة الدولار الأمريكي مع رفع في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مآدى إلى إضعاف عملة اليوان الصيني و إرتقاع في قيمة دولار الأمريكي .

أما في سنة 2015 فقد واصل الدولار الأمريكي إرتقاعه مقابل اليوان الصيني حيث بلغت قيمته 6.2836 يوان مقابل دولار امريكي واحد بزيادة نسبتها 2.03 % ، وذلك بالتزامن مع بقاء الظروف النقدية جد مسيرة في الولايات المتحدة الأمريكية مع وقف الإحتياطي الفدرالي الأمريكي لسياسته المتعلقة بالشراء المكثف

للسندات مع رفعه لمعدل الفائدة في نهاية السنة بـ 0.25 % للمرة الأولى منذ نهاية سنة 2008 ، و بفعل بيانات ضعيفة عن أداء الإقتصاد الصيني قام بنك الشعب الصيني في 10 أوت 2015 بخفض في قيمة عملته من 6.1162 يوان للدولار الواحد إلى 6.2298 اليوان للدولار الواحد أي بنسبة تقارب 1.9 % و هذا الحفض هو الأكبر منذ سنة 2005 ، وقد حرص البنك المركزي الصيني على أن لا يتحدث عن " خفض قيمة " بل أشار إلى طريقة جديدة في إحتساب السعر الأساسي ، لكن السبب الحقيقي لخفض قيمة اليوان هو تدعيم قطاع الصادرات ، و تحسين وصيغة الميزان التجاري الذي إنخفض فيه الفائض بنسبة 10 % في ظرف عام 2015 فقط .

عرفت سنة 2016 إرتفاعا لقيمة الدولار للسنة الثانية على التوالي حيث بلغت قيمة الدولار الواحد 6.6430 ليوان بنسبة إرتفاع 5.11 % و قد ظلت السياسة النقدية للإحتياطي الفدرالي الأمريكي كما هي تقريبا حيث حافظ على معدلات طيلة 11 شهرا الأولى من سنة 2016 مع رفعه لمعدل الفائدة بـ 0.25 % في ديسمبر من نفس السنة .

أما في الصين فقد بقيت كذلك السياسة النقدية مسيرة من أجل دعم النشاط الاقتصادي ، في مرحلة إنتقالية نحو نموذج نمو مدفوع بالطلب الداخلي و الخدمات ، وبالتالي حافظ بنك الشعب الصيني على معدلات الإحتياطات الإجبارية بـ 0.5 % في سنة 2017 واصل الدولار منحاه التصاعدي ليبلغ 6.7568 ليوان مقابل دولار واحدة بإرتفاع نسبته 1.71 % ، يحدث هذا الإرتفاع في ظل عودة السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إطارها العادي ، و فيما يخص معدلات أصول الإحتياطي الفدرالي ، فقد سجلت الإرتفاع الخامس لها منذ سنة 2015 مرتفعة كل مرة بـ 0.25 % (ديسمبر 2015 و 2016 ، مارس و جوان و ديسمبر من سنة 2017) ، في نهاية 2017 بلغ هذا المعدل

1.75 % مع ذلك ، وكما هو الحال في أوروبا بقي التضخم دون المعدل المستهدف المقدر بـ 2% و إتسمت السياسة النقدية للصين في سنة 2017 بوضع أسعار الفائدة قصيرة الأجل للمرة الثالثة في ثلاثة أشهر في مسعى لكبح نزوح رؤوس الأموال نحو الخارج والإبقاء على العملة المحلية " اليوان " مستقرة بعد رفع مجلس الإحتياطي الفدرالي الأمريكي أسعار الفائدة في نفس التوقيت تقريبا .

أما في سنة 2018 فقد عرف الدولار إرتفاعا للسنة الخامسة على التوالي حيث بلغ 6.9198 يوان صيني مقابل دولار أمريكي واحد ، بنسبة إرتفاع 2.41 % ، وذلك على الرغم من الحرب التجارية المستعرة بين الصين و الولايات المتحدة و التي من المتوقع ان ترفع من قيمة اليوان الصيني أمام الدولار الأمريكي لكن الذي حصل هو العكس ، ما جعلنا ندرس أسباب إرتفاع الدولار بدل إنخفاضه أمام اليوان فوجدنا :

01-قيام الصين بخفض قيمة عملتها أمام الدولار لمرتين في سنة 2018 ، المرة الأولى كانت في 28 جوان 2018 ، حيث قرر فيه المركزي الصيني بخفض قيمة العملة الصينية بنسبة 0.6 % و حدد سعر صرف اليوان مقابل الدولار بنسبة 0.43 % ليصبح 6.8996 يوان للدولار الواحد ، و تهدف الصين بهاته السياسة التخفيفية لقيمة عملتها إلى دعم صادراتها و إغنائها بقدرة إضافية لاحتراق الحواجز الجمركية

الأمريكية و هي ليست المرة الأولى التي تستعمل فيها الصين خفض قيمة عملتها كسلاح فعال لزيادة صادراتها .

02-رفع مجلس الإحتياطي الفدرالي الأمريكي معدلات الفائدة الأمريكية 04 مرات في سنة 2018 ، الأولى كانت في 21 مارس 2018 ب 0.25 % ليصل إلى إنطاق بين 1.5 %& 1.75 % و الثانية كانت في 13 جوان 2018 بنسبة 0.25 % إلى نطاق 1.75 % & 2.0 % ، أما الزيادة الثالثة فكانت يوم 26 سبتمبر 2018 كذلك بنسبة 25 % إلى نطاق 2.0 % & 2.25 % ، أما الزيادة الرابعة و الأخيرة فقد كانت في يوم سبتمبر 2018 بنسبة 0.25 % ليصبح نطاق سعر الفائدة الأمريكية ما بين 2.25 % & 2.50 % .

كل العوامل السابقة ساهمت و بشكل كبير في دفع قيمة الدولار أمام اليوان إلى الإرتفاع بعكس المتوقع و الملاحظ أن الصين إستغلت رفع أسعار الفائدة أربع مرات في الولايات المتحدة لخفض قيمة عملتها نسبيا و ذلك لمواجهة تكلفة رفع الرسوم الجمركية على الصادرات الصينية و التي هي أصلا في تراجع منذ مدة .

خاتمة:

لقد خلفت الحرب التجارية الاخيرة أثر عميق على الساحة الدولية وخاصة على المتغيرات الاقتصادية العالمية ومنها كانت متوقعة و منها من كانت مفاجئة نوعا ما خاصة فيما يخص قطاع الواردات من الصين نحو الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2018 حيث عرفت إرتفاعا عكس كل التحليلات و التوقعات التي تنبأت و بشكل شبه مؤكد على إنخفاضها و لو بنسبة طفيفة .

كما خلصنا في دراستنا الى وجود تأثير على أغلب المتغيرات الاقتصادية الدولية فمن ناحية حركة التجارة الدولية عرفت الصادرات الأمريكية إستقرارا عند حدود السنة السابقة بالنسبة لسنة 2018 ، أما صادرات الإتحاد الأوربي فقد عرفت إنخفاضا بقيمة 0.34 ترليون دولار و هي قيمة معتبرة مقارنة بسنة واحدة ، وفيما يخص معدل نمو التجارة الدولية فقد عرفت إنخفاضا من 4 % سنة 2017 إلى 3.9 % في سنة 2018 ن، أما معدل نمو الاقتصاد العالمي عرف إنخفاضا عاكسا كل التوقعات حيث بلغ 3.6 % في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 التي عرفت 3.8 % ، أما الإستثمار الأجنبي المباشر فقد عرف تأثيرا كبيرا حيث إنخفضت قيمته في سنة 2018 حول العالم إلى 1.2 ترليون دولار و هي أقل قيمة له منذ سنة 2004 ، أما أسعار الصرف فقد عرفت أغلب العملات حول العالم إنخفاضا بداية بالأورو الذي إنخفض بنسبة 4.64 % في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 و ذلك مقابل الدولار إلى الدولار الكندي الذي عرف إنخفاضا بنسبة 0.09 % في إنخفاضا له للسنة الثانية على التوالي بإستثناء اليوان الصيني مقابل الدولار والذي عرف إنخفاضا مقابل الدولار عكس التوقعات و ذلك بسبب السياسة النقدية المنتهجة خلال سنة 2018 في كل من الولايات المتحدة و الصين

المراجع

1. فريد راغب محمد النجار، الحروب التجارية المعاصرة ، ط.1، دار الجامعة ، الاسكندرية ،مصر، (2010) ص:29.
1. فيصل لوصيف ، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 ،مذكرة ماجستير ، تخصص : اقتصاد دولي والتنمية المستدامة ، جامعة فرحات عباس ،سطيف 01، السنة الدراسية (2013-2014) ،ص :22.
2. شريف على الصوص ، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات) ،ط.1، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن (2012) ، ص :23.
2. بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2015 - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، نوفمبر 2016، ص ص:13-14.
3. أونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي 2010- عرض عام - ، نيويورك وجنيف ، 2010، ص:xi-xii
4. أونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمي 2015- عرض عام - اصلاح حوكمة ، نظام الاستثمارات الدولي - ، ص :15
1. UNCTAD ,trade and development-report2018-pwer platforms and the free trade elusion,newyork,usa,2018,P:34

المراجع الإلكترونية

مكتب ممثل التجارة الأمريكي ،متاح عبر الرابط:

1. <https://ustr.gov/countries-region/china-mongolia-taiwan/pepole-republicchina>